التمور .. غش - غلاء

بلد 4 ملايين نخلة يستورد 20 ألف طن سنوياً

يمتلك اليمن أكثر من6 ملايين نخلة تنتج تمورا اشتهرت عالميا، وتستأثر محافظتا حضرموت والحديدة بالصدارة في عدد أشجار النخيل، لكن رغم هذه الثروة والسوق تنتهي عملية إنتاج التمور محليا بعلامتي استفهام وتعجب.. لماذا نستورد عشرات الآلاف من الأطنان لتغطية الطلب المحلي من التمور ونحن بلد زراعي بامتياز والطامة الكبرى ترتبط بطريقة استخدام النخيل فالتمور لا نعرفها غالبا إلا في شكل الخام (المناصف-البلح) مع أن دولاً أخرى تفوقت علينا في الصناعات الغذائية المعتمدة على التمر كالمربى والعسل والتمر المجفف والمسحوق والمشروبات والحلوى والمشكلة الكبيرة هي إصابة النخيل بالتسوس الذي يدمر هذه الثروة الوطنية.

استطلاع/عبدالله الخولاني

التمور من السلع الموسمية التي تستهلك في رمضان فقط ومع ذلك فهي سلعة استراتيجية ولها مردود مالي كبير اذا تم الاهتمام بها واستغلالها اقتصاديا من خلال إنشاء صناعات غذائية وطنية تعتمد على هذه السلعة خاصة وانه يتم استيراد هذه المنتجات من السوق الخارجية.

نخيل التمر

يأتي نخيل التمر في المرتبة الأولى من بين محاصيل الفاكهة من حيث المساحة ويشكل حوالي (25٪) من إجمالي المساحة المزروعة بالفاكهة في بلادنا، ووفقا لوزارة الزراعة فإن إجمالي النخيل باليمن حوالي (4 ملايين نخلة) نسبة النخيل المثمر منه حوالي (76٪) والأفحل نحو (1٪) مزروع في مساحة تقدر بحوالي (908,41) هكتارات تنتج حوالي 22855 طنا، وتستأثر محافظتي حضرموت والحديدة بنسبة 67٪ من أعداد النخيل في اليمن وحوالي (96.4٪) من إجمالي المساحة المزروعة.

خسائر

ويشكو مزارعو النخيل من الخسائر التي يتعرضون لها سنويا نتيجة الأمراض التي تتعرض لها مزارع النخيل وكميات الفاقد من الثمار والتي تصل الي 40٪ سنويا كما يقدرها الخبير الزراعي الدكتور محمد بن مخاشن بسبب عمليات قطف الثمار وجني المحصول ونقله وتجفيفه وتخزينه بالإضافة إلي الكميات المستبعدة في عمليات الفرز والتنقية والتمور المتهالكة في الأسواق.

مؤكدا أن الاتجاه نحو تطوير صناعة التمور يعتبر من افضل المجالات للاستفادة بفاقد التمور ومخلفاتها ونواتجه الثانوية التي تستخدم كمواد أولية في صناعات أخرى وربما يساهم هذا في الحد من استيراد مواد أولية لصناعات أخرى مثل المشروبات ومركزات التمور ومسحوق التمر المجفف وعسل البلح والمربى.

استغلال اقتصادي

وطبقا للدكتور مخاشن فالسؤال الذي يطرح نفسه هو كيفية تحقيق الاستفادة الاقتصادية من الإنتاج المتاح وكيف يمكن الاستفادة من الأصناف غير الاقتصادية سواء للاستهلاك الآدمي أو للتصنيع لأغراض أخرى كون الأصناف الطرية تعاني من سرعة التلف والتغيير وعدم قدرتها على البقاء في الأسواق مدة طويلة حيث يصعب تخزينها وبالتالي تصديرها في شكلها الطبيعي أما الأصناف الجافة ونصف الجافة كالبلح الذي تصنع منه العجوة فإنه باتباع أسلوب افضل في الجمع والفرز يمكن تصديره بصورة جيدة لكن المشكلة أيضا في طول فترة التخزين التي تؤدي الي تغير لونه وإصابته بالسوس.

ويضيف: إن من اهم الصعوبات في الأصناف غير الاقتصادية أو غير المعروفة والتي تمثل نسبة كبيرة من الإنتاج الكلي أن كل صنف ينتج عدة كيلوجرامات سنويا وبالتالي يصعب الاعتماد عليه في التسويق أو التصنيع.

دور محدود

ينتقد مزارعو النخيل الدور المحدود لوزارة الزراعة والري في التوعية والإرشاد وتقديم الدعم ومكافحة الحشرات التي تتعرض لها شجرة النخيل في اليمن حيث يعتمد المزارعون على إمكانياتهم الشخصية وبنسبة كبيرة في عملية المكافحة كون أشجار النخيل تختلف عن غيرها من النباتات وتحتاج إلى عناية خاصة فهي عرضة للأمراض المختلفة، وتشكل الآفات الحشرية نسبة عالية منها، ومن بين تلك الآفات الموجودة، هناك أربع فقط ذات أهمية اقتصادية هي الدوباس، دودة البلح الصغرى (الحميرة)، حفار العذوق وعنكبوت، أما باقي الحشرات والآفات الأخرى وهي: الحشرة القشرية، النمل الأبيض، دبور البلح الأحمر، البق الدقيقي، دودة البلح الكبرى (دودة الطلع)، الخنفساء ذات الصدر المنشاري والعنكبوت الأحمر موجودة وهي في حالة توازن طبيعي ولا تسبب أضراراً اقتصادية للنخيل والتمور، وبالتالي لا تستدعي المكافحة.

استيراد

تستورد اليمن نحو20الف طن سنويا من التمور بقيمة بلغت3 مليارات ريال وتأتي السعودية في مقدمة الدول المصدرة للتمور إلى اليمن يلها الإمارات ثم العراق.

أسعار نار.. والمحلي غائب بعذر

تفاجأت الأسواق المحلية مطلع هذا الأسبوع بحركة غير اعتيادية حركت الركود والبطء الذي تمر به خلال هذه الفترة التي اعتادت أن تصل فيها الحركة إلى ذروتها مع ازياد الحاجة لتلبية متطلبات رمضان.

كانت التمور الشفرة التي فكت لغز الحركة التجارية البطيئة مع تدفقه بغزارة للأسواق وبأسعار مشتعلة ومضاعفة وبالتزامن مع قوة شرائية بدأت تتلمس طريقها إلى الأسواق نتيجة استلام الموظفين لراتب شهر يونيو.

وخلال ثلاثة أيام فقط منذ مطلع الأسبوع تضاعفت أسعار التمور أكثر من مره ووصلت العبوة المتوسطة إلى تسعة آلاف ومائتي ريال من 8 آلاف ريال كانت عليها الأسبوع الماضي.

وسط هذه المعمعة ومن خلال ما رصدناه ميدانياً لأسواق التمور يبرز سؤال هام حول المنتج المحلي من هذه السلعة التي تحظى بإقبال استهلاكي كبير والسبب الذي يجعلها لا تقوى على المنافسة.

تحقيق / محمد راجح

يشعر المواطنون بتذمر كبير من الحركة التجارية غير الطبيعية التي بدأت تجتاح الاسواق والارتفاعات القياسية لأسعار التمور التي تشهد طلب متزايد من قبل المستهلكين عليها ادى الى مضاعفة أسعارها بشكل كبير.

ويقول عبدالسلام الصغير أن الأسواق تتطلب في الوقت الراهن رقابة رسمية شديدة من قبل الجهات الحكومية المختصة لضبط الأنواع الرديئة من التمور التي تتدفق سنوياً إلى الأسواق في مثل هذه الأوقات وهناك أنواع غير صالحة للتداول والاستخدام وتسبب أمراضاً معوية متعددة للمواطنين والمستهلكين.

ويوضح احمد شاهر تاجر موزع للتمور أن الأسعار مقارنة بتكاليف الاستيراد والنقل والتوزيع تعد مقبولة، بالإضافة إلى نوعية الأصناف التي تم جلبها إلى السوق المحلية هذا العام وهي أصناف ذات نوعية وجودة عالية.

ويؤكد شاهر صحة ارتفاع الأسعار بأرقام مضاعفة مقارنة بالموسم التجاري الرمضاني للعام الماضي، لكنه يردف قائلاً أن ذلك يرجع لأسباب ارتفاع الحركة التجارية وتدفق كميات كبيرة من التمور إلى الأسواق المحلية بأسعار مرتفعة.

سيطرة

تطغى التمور المستوردة بشكل مكثف على الأسواق المحلية، وتسيطر ثلاثة أنواع مستوردة من ثلاث دول هي السعودية والإمارات والعراق بشكل تام على السوق اليمنية، مع عدم قدرة الأنواع المحلية منها على التواجد بكميات مناسبة وقدرات تنافسية عالية.

وتواجه عملية إنتاج التمور في بلادنا العديد من الإشكاليات التي تحد من قدرته التنافسية أمام المستورد وتحجم من تنميته وزيادة إنتاجه ووقف هدر كميات كبيرة منه التي يمكن الاستفادة منها في العديد من الصناعات المحلية.

ويرى مختصون في هذا الجانب أن اليمن لا تزال بعيدة تماماً عن الاهتمام بما يعرف بصناعة الزراعة والتي برعت فيها دول كثيرة استطاعت الاستفادة من منتجاتها الزراعية وإكسابها قيمة مضافة في العملية التصديرية وإدخالها في العديد من الصناعات المتعددة.

ويرى الباحث والمستشار في المجال الصناعي توفيق سلام أهم المشاكل المتعلقة في إنتاج التمور في بلادنا والتي تجعل ظهوره ضعيفاً في السوق المحلية وإيجاد مكان واسع لتغطية الطلب المحلي المتزايد على هذه السلعة الغذائية الهامة تتركز في جوانب متعددة أهمها عدم الاهتمام بالعمليات الزراعية وخدمة النخيل والتجفيف والتي تجعل أهم أصناف التمور المحلية عاجزة عن المنافسة، وكذا فشل الجهات المعنية في مساعدة المزارعين في تحويل بعض الأصناف إلى تمر وعدم جنيها رطباً وإهدار كميات كبيرة منها.

طلب تجاري

مع فشل خطة لتطوير وتعزيز القدرات التنافسية للتمر اليمني وتعثر برنامج لتحسين جودته كان مقرر الانتهاء منه في العام2016 م، يؤكد الخبير سلام ضرورة الاهتمام بهذا المنتج الوطني واستغلاله في مثل هذه المواسم التجارية التي تشهد طلب مكثف علية ومعالجة الإشكاليات التي تحد من عملية تطوير قدراته والاستفادة الصناعية منه وزيادة مساحته الزراعية وتطوير عملية تسويقه.

ويشير إلى أن الوضع الحالي يتطلب بذل جهود مضاعفة لتنمية زراعة النخيل لتوفير الميزة النسبية وتعزيز تنافسية التمور اليمنية من خلال تحسين الجودة بمكوناتها المختلفة والتي تستند على خدمة المحصول وإدخال الأصناف العالية وتحسين معاملات ما بعد الحصاد مثل التجفيف.

ويرى أن التدخل الحكومي وكذا من قبل القطاع الخاص والمزارعين ومختلف الجهات المعنية يجب أن يتركز في تحسين جودة المنتج النهائي من التمر للأصناف المنتشرة في اليمن والذي يبدأ من تحسين طرق التجفيف التقليدية المتبعة والتركيز بشكل رئيسي على الأصناف المثمرة.

التمور المحلية

بحسب تقارير بحثية فقد شهدت زراعة النخيل تطوراً ملحوظاً في بعض المناطق اليمنية مثل وادي حضرموت، وبرز هذا التطور من خلال الزيادة النسبية في كمية الإنتاج وتعدد أنواع وأصناف التمور في اليمن، اذ تصل إلى حوالي 50 نوعا منها الصفراء والحمراء والسوداء والبني والبني الداكن والبذنجاني والقهواني.

وتختلف بحسب توزيعها الجغرافي، بينما تصل أعداد أشجار النخيل إلى ما يقرب من ستة ملايين ونصف نخلة في اليمن منها حوالي مليون ونصف نخلة في وادي حضرموت.

ويلفت سلام في هذا الخصوص إلى أن بعض أصناف التمور مثل الخضاري وهو من الأصناف المبكرة والتي تبدأ بالظهور في الأسواق مع نهاية شهر ابريل ويضطر المزارعون إلى جني الثمار في بداية مرحلة الرطب ومن ثم بيعه في هذه المرحلة، حيث لم ينجح المزارعون في تحويل هذا الصنف الى تمر وإنزاله إلى الأسواق في شهري يوليو ويونيو لتغطية احتياجات الأسواق المحلية منه في مثل هذه الفترة التي تشهد حركة تجارية واسعة لتلبية متطلبات واحتياجات رمضان.

ويوضح ان ذلك يرجع لأسباب فنية عديدة أهمها سمك قشرة ثمار هذا الصنف وهي ميزة سلبية تحد من قدرته التنافسية كمنتج تمر.

ويرى إمكانية تعزيز القدرة التنافسية لصنف الخضاري كنمر رطب واستثمار ميزته كونه محصولاً مبكراً يظهر في الأسواق في الوقت الذي تغيب فيه بقية الأصناف.

ويؤكد أن بقية أصناف التمر التي تشتهر بها المناطق الساحلية خاصة الأودية في مناطق مثل تهامة المشهورة بزراعة أنواع متعددة من التمور مثل الدرهيمي والتحتية والسويق، بالإضافة إلى بعض المناطق في لحج، حيث تعطي في معظمها ثمار تمر جيدة، ولكن عدم الاهتمام الكافي بالعمليات الزراعية وخدمة التخيل والتجفيف تجعل تلك الأصناف عاجزة عن منافسة التمر المستورد المنتشر في الأسواق.

ضعف التسويق

طبقا لخبراء فإن هناك قصوراً كبيراً في تسويق منتج التمور المحلية وهو ما يؤدي إلى ضعف تواجده في الأسواق وارتفاع أسعار التمور بشكل عام في السوق المحلية، بالإضافة إلى المنافسة الخارجية للتمور اليمنية كالتمور السعودية والإماراتية والإيرانية والعراقية وغيرها وهو ما يؤثر على خفض أسعار التمور اليمنية.

أهمية تطوير زراعة وإنتاج التمور وإنشاء هيئة تهتم بزراعة النخيل إنتاجا وتسويقا، ووضع القوانين التي تحمي الأرض من الزحف العمراني ووضع حد لهذا التجاوز، بالإضافة إلى أهمية الاستفادة من المياه المالحة إن وجدت وذلك بخلطها بمياه عذبة لكون أشجار النخيل تتحمل المياه المالحة.